أكد خلال افتتاح مقره الانتخابي أهمية القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري

الصانع : تفعيل المجلس البلدي وتزويده بالخبرات الفنية «ضرورة»

الحضور خلال ندوة الصانع

فهد الصانع متحدثا «تصوير: صالح محمد»

■ لابد من إيجاد حلول عملية وعلمية لمشاكل المواطنين وفي مقدمتها المشكلة الإسكانية

كتب مصطفى كامل

أكد مرشح المجلس البلدي عن الدائرة الثالثة فهد عبد العزيز الصانع ان المجلس البلدي عليه دور كبير في المرحلة المقبلة لتفعيل كافة القوانين والتشريعات الخاصة بعمل ونظم البلدية إضافة للقضاء على الروتين وتقليل الدورة المستندية للمعاملات وتبسيط الإجراءات عن طريق التعاون والتكامل مع الجهات الرسمية المعنية بذلك بهدف السعي الي تفعيل مبدأ البلدية الذكية.

جاء ذلك خلال افتتاح الصانع مقره الانتخابي بمنطقة كيفان مساء الأول من أمس وذلك بندشين ندوة حملت عنوان تفعيل «البلدية الذكية» لسرعة انجاز المعاملات والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري.

وأضاف ان سرعة انجاز المعاملات والقضاء علي افه البيروقراطية والفساد الإداري في البلدية تعتبر اهم أولوياته في المرحلة المقبلة وذلك من خلال حلول عملية قابلة للتنفيذ مشددا على ضرورة البدء من حيث انتهي الاخرون.

ودعا الصانع الي أهمية تفعيل المجلس البلدي عبر تزويده بالخبرات الفنية التي تساهم في زيادة قوته بقوة الأعضاء المنتخبين فيه لاسيما وان الكويت مقبلة على مرحلة هامة من التنمية في ظل وجود الخطة التنموية وطرح المشروعات العملاقة للتنفيذ والتي لم تفعل بشكل جاد حتى الان.

مشددا على ضرورة تعاون الحكومة مع القطاع الخاص وذلك بهدف البدء في تنفيذ هذه المشروعات بصورة عاجلة مستدركا أهمية فض التشابك بين البلدية وباقي الجهات الأخرى.

وطالب الصانع بتعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 فيما يتعلق بالفصل المالي والإداري حيث لافتا ان القانون وضع سلطات المجلس البلدي في يد وزير البلدية وانه لابد من إعادة النظر في ذلك القانون خاصة وانه أحبط الكثير من المبادرات عبر سن القوانين والتشريعات الجديدة لاسيما وان القانون المشار اليه صاحبه العديد من التذمر مع انطلاقه.

وأوضح انه لابد من إيجاد حلول عملية وعلمية لمشاكل المواطنين وفي مقدمتها المشكلة الاسكانية إضافة الي انشاء هيئة للتخطيط العمراني وتفعيل هيئة الغذاء.

دعا لزيادة عدد الأعضاء وتحويل المعينين إلى استشاريين فقط

البرجس: قانون 2005/5 جعل الوزير وصيا على قرارات «البلدي»

وليد البرجس

شدد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات المجلس البلدي وليد البرجس على ضرورة العمل مستقبلا على تعديل القوانين التي جرى عليها خلاف كبير خلال الفترة السابقة وخصوصا القانون 2005/5 وقرار توزيع الأنشطة الاستثمارية في الجمعيات التعاونية وذلك بهدف دفع عجلة التشريعات واللحاق بركب التنمية التي ينشدها الجميع منذ فترة طويلة من الزمن.

وقال في تصريح صحافي إننا من خلال عملنا في المجال التعاوني واحتكاكنا المباشر مع المواطنين والمقيمين ومعرفتنا بالواقع التسويقي وطرق التعامل مع الأنشطة الاستثمارية المتنوعة وتوزيعها بالشكل المناسب الذي يجتذب المتسوقين من كل مكان نعلم علم اليقين ان القرار المتخذ جانب الصواب ولم يلتفت إلى مشاورة أهل الميدان او الاستماع إلى مطالبهم.

وأكد أنه سيقوم في حال وصل إلى المجلس البلدي باقتراح لتعديل القرار وذلك بعد الجلوس مع التعاونيين والاستماع إلى مقترحاتهم في التعديل بما يحقق الفائدة المرجوة من القرار والأهداف التي أرادها اعضاء المجلس البلدي، مبينا أنه لا فائدة من قرار يتم إصداره ولا يعمد إلى تطبيقه وهذا هو الحال في قرار توزيع الانشطة الاستثمارية.

وأشار البرجس إلى أن على البلدي في حال اراد اتخاذ أي قرار أن يطلب الرأي والمشورة من أهل الاختصاص والا يوقع نفسه في اتون السجالات والمماحكات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فهل يعقل أن يتدخل البلدي بهذه الطريقة في توزيع المحال في الجمعيات التعاونية ويلقى هذا الرفض للقرار بسبب عدم وجود اسباب مقنعة لاتخاذه إضافة إلى عرقلته للاعمال والتسبب في امتعاض بعض المستثمرين وتهديدهم بالانسحاب ما يعرض الجمعية إلى خسائر بدل أن تحقق الارباح.

وفي إطار متصل شدد على ان القانون 5/ 2005 هو القشة التي قصمت ظهر البعير عندما جعل الوزير وصيا على قرارات المجلس البلدي، فلا يمكن ان يصدر قرار عن المجلس إلا بموافقة الوزير وهذا الامر غير مقبول ويجعل منه مجلسا صوريا لا قيمة له على الإطلاق إلا تقديم التوصيات للوزير المختص ليقوم بالموافقة عليها.

واستطرد بأن مما يجب العمل على تعديله هو زيادة عدد أعضاء البلدي وتحويل المعينين إلى رتبة مستشارين وليسوا أعضاء في البلدي لهم الحقوق ذاتها التي للمنتخبين، متسائلا عن الديموقراطية المغلوطة التي يتم العمل فيها على الكيل بمكيالين وتعيين أشخاص على حسب المراد في حين يقوم الباقي بدخول حلبة المنافسات وترقب النتائج.

وبين أن القانون يحوي مثالب أخرى تتعلق بتوزيع الدوائر الانتخابية وعدم ذكر بعضها في التوزيعة ما يستدعي ضرورة الاستعجال في التعديل واستدراك الثغرة من خلال وضع مرفق تابع للقانون يشتمل على التوزيعة الصحيحة لضمان مشاركة جميع أبناء الكويت في هذه الانتخابات وعدم حرمان أي منهم من حقه الدستوري.

واختتم بأن المهام الموكلة إلى البلدي تقتضي تعيين الكثير من المستشارين في جميع التخصصات حيث يفتقر الكثير من الأعضاء إلى جوانب مدعمة لا يجدونها إلا لدى المتخصصين وهذا ليس عيبا فيهم وإنما هو عرف سائد، حيث لا يملك الإنسان العلم كله، وإنما هو بحاجة إلى أهل الدراية والاستشارة ليعرف الجوانب الأصوب للوصول إلى قرارات سليمة لا لبس فيها ولا غبار عليها.

الحمد: انتخابات «البلدي» المقبلة ستكون مفصلية ورسالة مهمة للحكومة

قال الناشط السياسي المهندس أحمد الحمد إن انتخابات المجلس البلدي المقبلة لا تقل أهمية عن انتخابات مجلس الأمة، لأن للمجلس البلدي علاقة مباشرة بالمخطط الهيكلي للدولة وبالمشاريع التنموية والإسكانية، وله ارتباط وثيق بمفهوم التنمية المستدامة، بحيث تتم تلبية احتياجات الجيل الحاضر مع عدم الاخلال بمتطلبات واحتياجات الأجيال القادمة.

وأضاف الحمد: لا بد من استعادة كامل صلاحيات الرقابة والمحاسبة للمجلس البلدي التي جرده منها القانون رقم 5/ 2005 الذي أقره مجلس الأمة، ليصبح بعد هذا القانون مجرد مجلس فني واستشاري فقط، مما يتطلب من الأعضاء القادمين العمل بالتعاون مع اعضاء السلطة التشريعية على إلغاء القانون سيىء الذكر، لأن السكوت عن ذلك سيشجع الحكومة على التمادي بنفس النهج في محاولة تهميش حتى السلطة التشريعية، واستلاب المزيد من صلاحيات مجلسي الأمة والبلدي معا.

ولفت الحمد الى أن القانون 5/ 2005 سلب صلاحيات المجلس البلدي وحوله الى مجلس استشاري وهمّش دوره في اتخاذ القرارات المهمة وقيد أعضاءه ولم يتح لهم القدرة على العمل وإنجاز المشاريع التنموية، مما أجبرهم على التحرك لمراضاة الناس أكثر منه للإنجاز لمصلحة البلاد بشكل عام، وهي التي من المفترض أن تكون القاعدة الأساسية في عمل الأعضاء، إذ إن القانون المذكور جعل مجلس الوزراء ووزير شؤون البلدية مهيمنا على قرارات البلدي بحيث لا تصبح نافذة الا بعد موافقة الوزير المختص ومن ثم مجلس الوزراء، وهذا عطل الكثير من مبادرات أعضاء المجلس البلدي والمشاريع المقترحة.

وشدّد الحمد على أن قرارات المجلس البلدي يجب أن تكون مستقلة ونافذة وليست مرهونة بموافقة الوزير أو مجلس الوزراء حتى تسير عجلة التنمية والانجازات بيسر وسهولة، وما لم يتم تعديل أو الغاء القانون 5/ 2005 نكون كما يقول المثل «لا طبنا ولا غدا الشر».

وحث الحمد المواطنين «الناخبين» على الذهاب والاقتراع بكثافة للأعضاء المرشحين الذين يتوسمون فيهم الهمة والنشاط والتفاني في العمل والمطالبة باسترجاع صلاحيات المجلس البلدي دون تهاون ولا كلل. لأن نسبة الحضور الى مقرات التصويت ستكون رسالة مهمة للحكومة عن أهمية هذا المجلس.

وصف الإجراءات التي تتخذها الجهات المختصة للتأكد من سلامة الغذاء بأنها غير كافية

المنيفي : رقابتنا على السلع المستوردة ضعيفة ... وضعاف النفوس يشعرون بغياب كبير للجولات الميدانية

وصف مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي عبدالعزيز المنيفي الإجراءات التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من سلامة الغذاء والدواء بغير الكافية ، وبأنها لاترقى إلى مستوى المخاطر المحتملة والأضرار الخطرة التي قد تهدد سلامة المواطنين والمقيمين ، في ظل غياب الإجراءات التشريعات الصارمة

وأعرب المنيفي في تصريح صحافي عن استغرابه من انتشار ظاهرة الأغذية واللحوم الفاسدة وقيام البلدية والتجارة بين الفترة والأخرى بضبط كميات كبرى منها ، ما يشير إلى ضعف الرقابة الخارجية على السلع المستوردة ، وشعور بعض ضعاف النفوس بغياب كبير للرقابة والجولات الميدانية .وقال إن هناك إجراءات يجب اتخاذها لمنع انتشار السموم

■ من الضروري إطلاق حملات توعوية لعموم المستهلكين بالتأكد من السلع والأدوية وتاريخ انتهائها وتخزينها

بين الأبرياء والفتك بصحتهم ، حيث يجب إنشاء مختبرات غذائية على أعلى درجات التخصص والمهنية تقوم باختبار جميع السلع الواردة ، وخصوصا تلك المشتملة على مواد معدلة بيولوجيا وذكر المنيفي أن إنشاء مختبرات عالية التقنية لفحص الأدوية أيضا بات مطلبا ملحا ، حيث يجب التأكد من كمية المكونات المذكورة في التقارير المرفقة ، وضمان سلامة الأدوية ومعرفة ما إذا كانت مخزنة بطريقة صحيحة ، مشيرا إلى أن تخزين الأدوية يتطلب معلومات موثقة من قبل الجهات المصنعة .

عبدالعزيز المنيفي

■ يجب إنشاء فرق تفتيش إضافية وتطوير التشريعات وتغليظ العقوبات بحق المخالفين

وتساءل هل يعقل أن يتم فحص المواد من قبل البلدية والصحة عبر مختبرات غير متطورة ، وأن يستقبل المختبر المخصص لفحص المواد الغذائية المحولة والمرسلة والأدوية إلى فحوصات لاكتشاف نتائج حقيقية للعينات المقدمة.

وبين المنيفي انه من الضروري إطلاق حملات توعوية لعموم المستهلكين بضرورة التأكد من السلع والأدوية وتاريخ انتهائها وتخزينها في الأماكن المناسبة لها وفق درجات حرارة معينة ، مع التشديد على عدم الحصول على سلع مجهولة المصدر ، واتخاذ كل إجراءات الوقاية اللازمة للسلامة العامة .

واختتم مرشح الدائرة الرابعة عبدالعزيز المنيفي بالدعوة إلى إنشاء فرق تفتيش إضافية وتطوير التشريعات وتغليظ العقوبات بحق المخالفين في جميع الأسواق والمحلات والصيدليات وطرق تخزينها .

في استطلاع رأي أجراه فريق الجمعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

«البيئة»: الشباب الكويتي لدية معرفه كافية بوجوب عدم الإسراف في الطعام

أظهر استطلاع رأي أجرته الجمعية الكويتية لحماية البيئة اخيرا ان لدى الشباب معرفة كافية بوجوب عدم الاسراف في الطعام ولديهم ايضا معرفة بالاثر السلبي للنفايات الغذائية على البيئة الكويتية.

وقال عضو ادارة البرامج والانشطة في الجمعية عبدالله الزيدي لـ «كونا» أمس، ان فريق عمل الادارة أجرى استطلاع الرأي البيئي الشهري عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعني بقياس مستوى معرفة الشباب بأهمية عدم الاسراف في الطعام.

واضاف الزيدي انه بحسب نتائج اراء الشباب المشاركين في الاستطلاع من الجنسين فقد أبدوا رفضهم للتخلص من بقايا الطعام وكأنها نفايات مبينا ان 48.1 في المئة منهم اكدوا انهم يتبرعون بها الى المحتاجين والفقراء.

واشار الى ان 40.7 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أفادوا بانهم لا يعلمون ولا يهتمون بالطعام الزائد الا انهم لا يعلمون كيفية ذلك.

■ الزيدي: المشاركون من الجنسين أبدوا رفضهم للتخلص من البقايا وكأنها نفايات

وعن محور كمية الطعام الفائض في وجبتي الافطار والسحور في شهر رمضان المبارك قال ان نتائج الاستطلاع اظهرت ان 55.6 في المئة منهم لا يفيض الطعام لديهم في هاتين الوجبتين مقابل 29.6 في المئة يفيض لديهم الطعام عن النصف بينما 4.8 في المئة لا يعلمون شيئا عن الكمية الفائضة من الطعام في تلك الوجبتين.

واضاف ان 70.4 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أكدوا حرصهم على فرز الأطعمة واستخدام الفائض منها في وجبة اليوم التالي بينما قال 22.2 في المئة انهم لا يقومون بذلك ولا يستخدمونها في الوجبة التالية في حين أكد 7.4 في المئة بانهم لايهتمون ولا يعلمون شيئا عن ذلك.

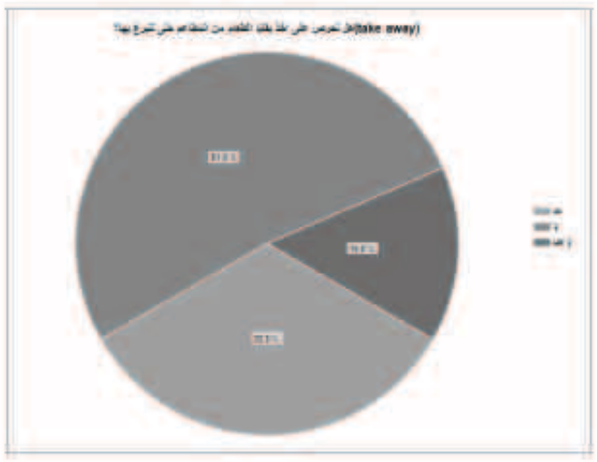

وحول حرص المشاركين في أخذ الزائد من وجباتهم وبقايا الطعام من المطاعم للتبرع بها قال الزيدي ان نتائج الاستطلاع أظهرت ان 51.9 في المئة لا يأخذون الزائد من الطعام بينما اجاب 33.3 في المئة بانهم يحرصون على أخذ بقايا الطعام من المطاعم للتبرع بها في حين افاد 14.8 في المئة بانهم لا يهتمون بذلك.

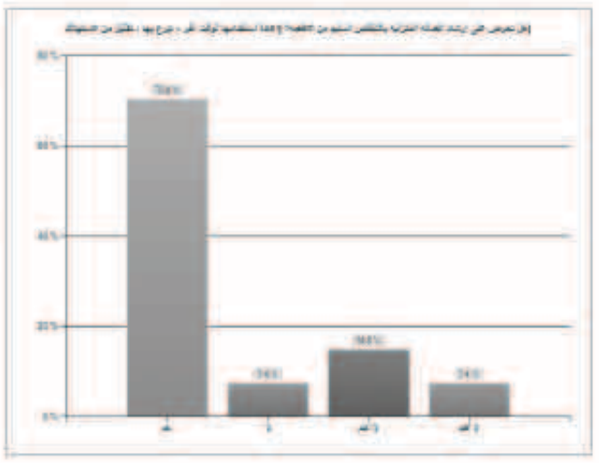

وعن حرص المشاركين على ارشاد العمالة المنزلية على التخلص السليم من الأطعمة مثل اعادة استخدامها لوقت آخر او التبرع بها او التقليل من استخدامها قال ان 70.4 في المئة أجابوا بانهم يحرصون على ارشاد العمالة المنزلية مقابل 7.4 لا يقومون بذلك.

واضاف ان 14.8 في المئة اكدوا انهم لا يعلمون شيئا عن هذا الموضوع في حين قال 7.4 في المئة انهم غير مهتمين بارشاد العمالة المنزلية للتخلص السليم من الأطعمة.

عبدالله الزيدي

وحول قيام المشاركين في تذكير عائلاتهم بالمناسبات بتجنب هدر الطعام اشار الى ان 51.9 في المئة أكدوا انهم يقومون بتذكير عائلاتهم في المناسبات بتجنب هدر الطعام بينما افاد 25.9 في المئة بانهم لا يقومون بذلك وفي المقابل لم يبد 22.2 في المئة أي اهتمام بتذكير عائلاتهم بذلك.

وقال ان 40.7 في المئة من المشاركين لا يعرفون طريقة تدوير النفايات المنزلية كالبلاستيك والورق والألمنيوم والزجاج وفي المقابل يحرص 29.6 في المئة على تدوير النفايات بينما لا يقوم 2.2 في المئة بإعادة التدوير ولم يبد 7.4 في المئة أي اهتمام بذلك.

وبالنسبة الى توفير المياه خصوصا اثناء الوضوء قال الزيدي ان 40.7 في المئة من المشاركين في الاستطلاع اكدوا حاجتهم الى التذكير بشأن توفير المياه بينما يقوم 33.3 في المئة فعلا بتوفير المياه مقابل 18.5 في المئة لا يقومون بذلك بينما ليس لدى 7.4 في المئة اي اهتمام بهذا الامر.

وذكر ان 85.2 في المئة اجمعوا على ان للنفايات الغذائية اثرا سلبيا على البيئة بينما قال 7.4 في المئة انهم لا يعلمون شيئا عن ذلك وفي المقابل لم يبد 7.4 في المئة أي اهتمام بهذا الامر.